نشرة المنظمة العربية لحقوق الإنسان

العـــــدد ٢٦٩ يونيو/حزيران ٢٠١١

في هذا العدد

* **فلسطين** ص٢
التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

* **سلطنة عمان** ص٣
أمام المراجعة الدورية الشاملة

* **سوريا** ص٤
المنظمة تساند مطالب الشعب

* **اليمن** ص٤
ضرورة وقف التدهور

* **مصر** ص٥
ترحيب بإحالة الرئيس المخلوع للمحاكمة

* **تونس** ص٦
الاضطراب الأمني وجدل المجلس التأسيسي

* **منتدى حوارات عربية** ص١٠
* **من أرشيف الثورة** ص١٢
* **شكاوى ومداخلات** ص١٣
* **من أخبار المنظمات** ص١٥

ليبيا
من أجل تعزيز الدور العربي الضامن

على الرغم من مظاهر التعثر التي تواجه ثورة ١٧ فبراير/شباط منذ انطلاقها قبل أربعة شهور، فقد تمكن الشعب الليبي بوحدته وتماسكه من التغلب على أهم العثرات السياسية والاقتصادية في مناخ إقليمي ودولي يموج بالتحولات الهائلة ويهدد مصالح إقليمية ودولية هائلة.

ولا يقلل هذا النجاح من ضريبة الدم النازف الهائلة التي سددها ويسددها أبناء ليبيا، والتي لا تزال تشكل التحدي الأساسي، نظراً لقدرة كتائب القذافي على الاستمرار في جرائمهم الجسيمة بحق مواطني بلدهم، وهي الجرائم التي تزايدت مؤخراً مع استئناف أبناء مناطق الغرب لثورتهم على الطغيان.

ورغم ضرورة الاعتراف بأهمية الدور الدولي في كبح لجام نظام القذافي وعدم تمكينه من عزمه على سحق الثورة الشعبية دون مراعاة لحرمة دماء الليبيين، فلا يمكن التفاؤل في ظل التباطؤ والتلكؤ الذي يلف أداء القوى الدولية المنخرطة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٧٣، والذي ينبع غالباً من تفاوت المواقف والأهداف بين هذه الأطراف الدولية على صلة بما تعتبره "مصالحها".

وقد أدى ذلك إلى نوع من التحفظ والغموض الذي يثير معه المخاوف بشأن سلامة النوايا، وخاصة المخاوف على وحدة ليبيا. وهو الأمر الذي يستدعي دوراً عربياً أكثر فعالية يضمن لليبيا وحدتها الطبيعية واستقرارها في المستقبل.

لقد شكل الموقف العربي بوابة مهمة لحقن دماء الليبيين بمساندة جامعة الدول العربية للمرة الأولى في تاريخها لحق المجتمع الدولي في حماية المدنيين الليبيين في مواجهة الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، كما شكل انخراط بعض الدول العربية في حماية المدنيين علامة مهمة من شأنها أن تكون مقوماً مهماً لدور عربي يمكنه أن يكون أكثر فعالية، وأن يدفع باتجاه مراجعة الاتحاد الإفريقي لموقفه من الثورة الليبية، على نحو يضمن تحقيق الثورة لأهدافها ويضمن وحدة وتماسك ليبيا.

نشرة إخبارية / تصدرها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدعم من وقفية جاسم القطامي للديمقراطية وحقوق الإنسان التي يشرف عليها مركز دراسات الوحدة العربية

التقرير السنوي
للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

أصدر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان تقريره السنوي عن العام ٢٠١٠ والذي يرصد أوضاع حقوق الإنسان في فلسطين، وأكد التقرير على أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يتنكر لالتزاماته القانونية وفق قواعد القانون الدولي، والتصرف كدولة فوق القانون، نتيجة لتقاعس المجتمع الدولي عن القيام بمسؤوليته حيال الشعب الفلسطيني، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقيات جنيف. كما يرصد التقرير استمرار تدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة جراء استمرار الحصار المفروض عليه للعام السابع على التوالي، وكذلك استمرار الانقسام الفلسطيني.

ورصد التقرير انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال العام، فوثق مقتل (٨٩) شخصاً من بينهم (٤٦) مدنياً و(٩) أطفال وسيدة واحدة، ليصل عدد من قتلوا على أيدي قوات الاحتلال منذ سبتمبر/أيلول (٢٠٠٠) حتى نهاية ديسمبر/كانون أول (٦٥٤٦). وأبرز التقرير استمرار عمل قوات الاحتلال الإسرائيلي بسياسة الاغتيالات السياسية لكوادر المقاومة الفلسطينية، وخاصة من حركة حماس، فسجل العام اغتيال (١٠) فلسطينيين في كلٍ من قطاع غزة والضفة الغربية، ليصل عدد ضحايا جرائم الاغتيال منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ إلى (٨٠١) فلسطيني. كما وثق مقتل العشرات في عمليات القنص التي دأبت قوات الاحتلال على اقترافها في المناطق الحدودية العازلة بين قطاع غزة وإسرائيل، حيث قُتل على مدار العام (٥١) فلسطينياً بينهم (١٢) من المدنيين في الشريط الحدودي الموازي لقطاع غزة.

ورصد التقرير استمرار قوات الاحتلال خلال العام في تطبيق قانون "المحارب غير الشرعي" الذي ابتدعته في العام ٢٠٠٢ وقبيل الانسحاب الأحادي من قطاع غزة، ووثق التقرير وجود قرابة ٦٥٠٠ معتقل فلسطيني في نهاية العام ٢٠١٠، من بينهم (٧٠٠) معتقل من قطاع غزة، و(٤٠٠) معتقل من مدينة القدس وفلسطيني الداخل، و(٢١٥) طفلاً، و(٣٧) امرأة، و(١٤) نائباً عن المجلس التشريعي الفلسطيني. كما شهد العام استمرار الاعتقال الإداري لـ (٢١٤) فلسطينياً محتجزين في السجون ومراكز الاحتجاز الإسرائيلية، في انتهاك صارخ للحق في المحاكمة العادلة.

ويرصد التقرير استمرار فقدان النظام القضائي الإسرائيلي للنزاهة في القضايا التي تخص الفلسطينيين، وتكريسه لإفلات المستوطنين من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الفلسطينيين، والتي تصل إلى القتل رمياً بالرصاص أو الدهس بالسيارات فضلاً عن تدمير الممتلكات، ولم تتم إدانة أي مستوطن خلال العام في أي من هذه الجرائم، ووثق التقرير مقتل ٢٨٨ فلسطينياً في (١٤٨) حادثة كان أغلبها في قطاع غزة، وحتى الآن لم تقم السلطات الإسرائيلية بفتح تحقيقات سوى في ٢٢ حادثة، ولم تتم محاكمة أو إدانة سوى اثنين من مقترفي هذه الجرائم.

وعلى صعيد أثر استمرار **الانقسام الفلسطيني** والخلاف بين حركتي فتح وحماس للعام الرابع على التوالي على أوضاع حقوق الإنسان، رصد التقرير مقتل (٤٢) مواطناً في كلٍ من قطاع غزة والضفة الغربية، وإصابة (٢٩٧) آخرين نتيجة للانفلات الأمني، كما يرصد التقرير **علميات الاعتقال غير القانونية المتبادلة والتعذيب**، التي استهدفت قادة كل من حركتي حماس وفتح.

انتهاكات حقوق الأطفال في غزة
تقرير لمنظمة أنقذوا الأطفال

أصدرت منظمة أنقذوا الأطفال (السويد) ورقة حقائق بشأن انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي عن الفترة من سبتمبر/أيلول ٢٠١٠ إلى فبراير/شباط ٢٠١١، وتشير الورقة إلى أن عدد الأطفال تحت ١٨ سنة في القطاع يجاوز نصف عدد سكان القطاع.

ويعكس التقرير حقائق جرى جمعها بواسطة مشروع حماية حقوق الأطفال الفلسطينيين المتأثرين بالنزاعات المسلحة، والذي يعمل من خلال شبكة تضم ٢٨

منظمة محلية.

وأكد التقرير أن ٤ أطفال تحت الثالثة قد توفوا نتيجة عدم بت سلطات الاحتلال في طلبات عبورهم معبر إيريز للعلاج الملح خارج قطاع غزة، وأن عدم البت في الطلبات قد شمل ٢٩٤ طفلاً على نحو يهدد حياتهم.

كما نبه إلى تقرير منظمة الصحة العالمية التي أشارت إلى إصابة ٢٨ ألف طفل في القطاع بصدمة نفسية ممتدة نتيجة عملية الرصاص المصبوب التي انتهت في يناير/كانون ثان ٢٠٠٩، وحاجة هؤلاء ضمن ٥٠ ألف من سكان القطاع لرعاية صحية نفسية طويلة الأجل.

وتناول تشرد عشرات الآلاف من الأطفال ضمن عائلاتهم التي تشردت بعد تدمير وتخريب ٥١٥٥٣ بيتاً، بينهم ٣٣٣٦ بيتاً جرى تدميرها بالكامل، و ٤٠٢١ تضررت بشكل لا يجعلها قابلة للسكنى.

فضلاً عن التدمير الكامل لأكثر من ٣٦٠٠ مسكن مؤقت تابع للأونروا بما أدى لتشرد ١٠٥٠٠ طفل.

وتناول التقرير مقتل ٨ أطفال على يد قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بينهم طفلان استشهدا خلال قصف مدفعي، و٤ أطفال بسبب الذخائر غير المتفجرة.

الأطفال الجرحى خلال ٢٠١٠

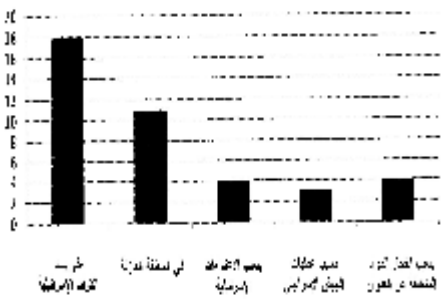

كما عرض لإصابة ٣٢ طفلاً خلال هجمات جيش الاحتلال، بينهم ١١ طفلاً خلال محاولة اغتيال ناشط مقاوم بقصف جوي، وأشار لإصابة ٤ أطفال في قصف لمخزن أدوية تابع لوزارة الصحة.

وتناول التقرير اختطاف سلطات الاحتلال لثلاثة أطفال من شاطئ غزة خلال قيامهم بصيد الأسماك.

القتل والإصابات والاختطاف

(سبتمبر/أيلول ٢٠١٠– فبراير/شباط ٢٠١١)

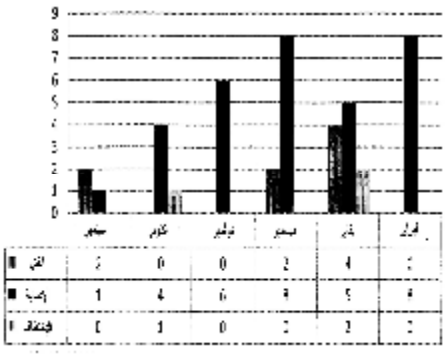

وأكد التقرير أن ٢١ من الأطفال الذين يحتاجون للعلاج خارج قطاع غزة لا يزالون بانتظار تصريح الأمن الإسرائيلي وأن حياتهم مهددة.

موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان :
www.pchrgaza.org

عمان تناقش تقريرها أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل

ناقش مجلس حقوق الإنسان في دورته الـ١٦ والتي عُقدت في ٢٤ مارس/آذار، تقرير سلطنة عمان أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل، وأبرزت المناقشات نجاح الدولة العضو في تحقيق العديد من الأهداف، وأبرزها:

الترحيب بإنشاء عدد من اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، ومكافحة الإتجار بالبشر، ومتابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وبإدراج عُمان ضمن البلدان العشرة الأولى على مستوى العالم من حيث التقدم المحرز في مجالي التعليم والصحة، وانخفاض معدل وفيات الأطفال، وارتفاع متوسط العمر المتوقع، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والجهود المبذولة لمكافحة الإتجار بالبشر.

كما وجهت للدولة العضو جملة من الانتقادات في بعض المجالات منها: القصور في التشريعات التي تحد من حرية الرأي والتعبير، والقيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات، واستمرار التمييز بحق المرأة خاصة في مجال منح الجنسية لأطفالها، والافتقار إلى آليات للحماية من العنف المنزلي والزواج القسري، وافتقار الجهاز القضائي للاستقلالية والحياد.

وحثت الدول الأطراف عُمان على التوقيع على الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية مناهضة التعذيب والبرتوكول الاختياري، واتفاقية حماية حقوق العمال المهاجرين، ووُجه النقد كذلك لاستمرار العمل بنظام الكفيل، وعدم المساواة بين العمال الوافدين والافتقار إلى حد أدنى للأجور وحد أقصى لساعات العمل، وحثها على إجراء مواءمة بين القوانين والتشريعات الوطنية مع أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وسن التشريعات اللازمة لحماية حقوق المرأة، وتعزيز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وإيجاد آلية للتعاون بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وفي صلب السياسات الوطنية.

سوريا
المنظمة تعلن مساندتها لمطالب الشعب المشروعة

جددت المنظمة العربية لحقوق الإنسان إدانتها للجرائم التي تواصل السلطات السورية ارتكابها بحق مواطنيها لمنعهم من ممارسة حقهم المشروع في الاحتجاجات السلمية الهادفة لإنهاء نظام القمع والاستبداد الذي لا يزال يماطل في الاستجابة للمطالب المشروعة للشعب السوري في التغيير والإصلاح.

وأعربت المنظمة عن خيبة أملها في المجتمعين العربي والدولي اللذين يواصلان الفشل بامتياز في التصدي لهذه الجرائم الخطيرة، والتي اكتسبت طابع الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان منذ الأسابيع الأولى للاحتجاجات، وبما أدى إلى سقوط أكثر من ألف شهيد وعشرة آلاف معتقل والمئات من المختفين قسرياً.

وسجلت المنظمة أن قتل الأطفال يجسد بجلاء أن السلطات السورية تفتقد للأخلاق في تعاطيها مع الاحتجاجات.

وأكدت المنظمة أن السلطات السورية لم تعد تملك من مقومات الشرعية السياسية والقانونية سوى القشرة المتمثلة في قوتها العسكرية والأمنية والتمثيل الدبلوماسي، وأنه لم يعد بمقدورها الاستمرار في خداع شعبها والعالم.

وأكدت المنظمة على أنها تساند بشكل كامل المطالب المشروعة للشعب السوري وحقه في تغيير حكومته وتحقيق مطالبه في الحرية والكرامة، وناشدت كافة المواطنين التحلي بضبط النفس والتمسك بالطبيعة السلمية للحراك الشعبي.

وترى المنظمة أن على المجتمع الدولي أن يتحرك بشكل عاجل وفعال ويتخذ التدابير الكفيلة بوقف العنف والقمع، لاسيما المخاطر التي تلف الوضع الحالي في ظل التطورات التي شهدتها منطقة جسر الشغور شمالاً، والانشقاقات العسكرية المتزايدة والتي باتت تهدد بالتحول إلى المشهد الليبي، فضلاً عن الأزمة الإنسانية الخطيرة التي نتجت عن فرار الآلاف باتجاه تركيا ولبنان.

وقد التقت بعثة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة لتقصي الحقائق في سوريا خلال زيارتها للقاهرة الأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام للمنظمة، والذي نسق للبعثة إجراء عدد من اللقاءات مع الناشطين السوريين البارزين الموجودين بالقاهرة، وبينهم الناشط د."عمار قربي" رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سوريا وعضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان والذي قدم للبعثة توثيقاً متكاملاً عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة المرتكبة في سياق ثورة ١٥ مارس/آذار في سوريا.

وقد أدانت المنظمة رفض السلطات السورية الرد على طلب البعثة للدخول إلى سوريا للوقوف على جميع الحقائق وحقيقة الأوضاع في البلاد، وهو الرفض الذي يماثل موقف الحكومة السورية من الإعلام الأجنبي، ويؤكد رغبتها في إخفاء جسامة جرائمها بحق مواطنيها.

اليمن
المنظمة تناشد مجلس الأمن التدخل لوقف التدهور في اليمن

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن عميق قلقها إزاء التدهور الخطير الذي يشهده اليمن في ضوء استمرار القتال في ضواحي العاصمة بين قوى النظام وزعيم قبائل حاشد والذي يهدف إلى إشعال حرب أهلية في البلاد.

وإذ تدين المنظمة كافة أشكال العنف، بما في ذلك استهداف الرئيس اليمني ومعاونيه، فإنها تدين استمرار ميليشيات وقوى النظام في انتهاك حق المتظاهرين العزل في الاحتجاج واستهدافهم على نحو ينتهك حقهم في الحياة والسلامة والحرية.

وتندد المنظمة بهذه الانتهاكات التي يتواصل ارتكابها بإشراف نجل الرئيس "احمد علي عبد الله صالح" الذي يسيطر على بعض القوات المسلحة، ويواصل نهج أبيه في قمع الثورة السلمية.

وجددت المنظمة التأكيد على رفضها لأي مبادرات يكون من شأنها كفالة حصانة غير شرعية للرئيس وأعوانه من المحاسبة على جرائمهم، كما جددت التأكيد على مساندتها الكاملة لمطالب الشباب والشعب اليمني المشروعة، وعلى ضرورة أن يرضخ النظام اليمني فوراً لهذه المطالب بعد أن تآكلت شرعيته بشكل تام.

وفي هذا السياق، تساند المنظمة مطلب الثوار بالإسراع بتشكيل مجلس وطني انتقالي لإدارة شئون البلاد، ودعوتهم لنائب الرئيس "عبد ربه منصور" لاتخاذ القرار السليم لإنهاء المأزق الراهن

وحماية اليمن من جحيم حرب أهلية خطط النظام الديكتاتوري لإشعالها.

وتناشد المنظمة مجلس الأمن الدولي سرعة التدخل لوقف التدهور الخطير في اليمن والذي ينذر بحرب أهلية لا تُحمد عقباها، كما تؤكد على خطورة التهاون إزاء الجرائم التي ارتكبها النظام اليمني بحق مواطنيه.

كذلك تنتظر المنظمة باهتمام تلبية مطلبها بدعوة مجلس حقوق الإنسان لعقد جلسة طارئة للنظر في الانتهاكات الجسيمة والمنهجية التي ارتكبها النظام اليمني بحق المحتجين العُزل، ودعوتها مجلس الأمن لإحالة ملف الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لضمان المحاسبة ومنع الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة المرتكبة، والتي ترقى إلى الجرائم ضد الإنسانية.

ليبيا
انتهاكات نظام القذافي : جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

قدمت لجنة تقصي الحقائق الدولية بشأن ليبيا تقريراً عن أعمالها للدورة الـ١٧ لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في يونيو/حزيران ٢٠١١، تضمن توثيقاً لبعض الانتهاكات والجرائم الجسيمة التي ارتكبها نظام معمر القذافي بحق مواطنيه في سياق ثورة ١٧ فبراير/شباط، والتي صنفها التقرير بين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

عرض التقرير أستاذ القانون الدولي البروفيسور "شريف بسيوني" رئيس اللجنة، والتي ضمت كل من الأستاذة "أسمى خضر" الناشطة الحقوقية الأردنية، والقاضي "فيليب كيرش" الرئيس السابق للمحكمة الجنائية الدولية.

ووجدت اللجنة أن ما بدأ كمظاهرات شعبية سلمية جرى التصدي له بعنف شديد من جانب الحكومة وأجهزتها، سرعان ما تحول إلى نزاع أهلي مسلح للسيطرة على المدن والمناطق المختلفة، وارتكب خلالها نظام القذافي عمليات قتل واعتقال غير قانوني وتعذيب واضطهاد واختفاء قسري وهجوم على المدنيين.

وأورد التقرير أن المعارضة قد ارتكبت بعض الانتهاكات بحق أسرى احتجزتهم، وبحق بعض العمال المهاجرين الذين اعتقدت أنهم من المرتزقة الأجانب.

واعتبرت اللجنة أن نظام القذافي قد استخدم الاغتصاب كسلاح منهجي في حربه ضد الثوار. (الرابط : **http://www.2.ohchr.ogr/english/bodies/hrcouncil/docs/17session/A.HRC.17.44_AUV.pdf**)

مصر
المنظمة ترحب بقرار إحالة الرئيس المخلوع لمحكمة الجنايات

أعربت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن ترحيبها البالغ بقرار النائب العام بإحالة الرئيس المخلوع "حسني مبارك" ونجليه وصديقه رجل الأعمال "حسين سالم" إلى المحاكمة أمام محكمة الجنايات بتهم قتل المتظاهرين، مع تهم أخرى بالتربح واستغلال النفوذ.

وتنظر المنظمة باهتمام كبير لهذا القرار الذي يشكل استجابة لتوصيات تقرير تقصي الحقائق المشترك الصادر عن المنظمة والمجلس القومي لحقوق الإنسان في ٢٣ مارس/آذار الماضي، والذي توافر على خلاصات ترجح المسئولية الجنائية للرئيس عن جرائم قتل المتظاهرين.

واعتبرت المنظمة هذا القرار المهم والذي يعد خطوة مفصلية على طريق محاسبة أركان النظام السابق على جرائمهم بحق الشعب والثوار، فقد طالبت كل من النائب العام ووزير العدل والمجلس الأعلى للقضاء بتفعيل مبدأ علنية الجلسات الذي يعد معياراً أساسياً للمحاكمة العادلة والمنصفة، بما يتضمنه ذلك من تمكين منظمات حقوق الإنسان المعنية بمتابعة وقائع الجلسات.

وإزاء ما تواتر من معلومات حول وجود عيوب إجرائية في قرار إحالة الرئيس المخلوع للمحاكمة، فإنها تسجل قلقها البالغ، وتتطلع إلى النائب العام لمراجعة القرار وتوضيح ملابسات وأسباب ما ورد عن عيوب إجرائية قد تؤدي لبطلان إجراءات المحاكمة التي يتطلع إليها الشعب المصري لتحقيق العدالة والإنصاف، وتراقبها أنظار العالم التي تنظر بتقدير لتضحيات الشعب المصري وشهدائه في سبيل الحرية والكرامة والعدالة.

وناشدت المنظمة أسر الضحايا من شهداء الثورة والضحايا من المصابين العمل على استخدام الحق في الادعاء مدنياً، وكذا توفير ما لديهم من أدلة

وقرائن لمساعدة سلطات التحقيق والمحاكمة.

كما ناشدت المواطنين الشرفاء الذين يحبسون شهاداتهم بأداء واجبهم والتقدم فوراً إلى سلطات التحقيق للإدلاء بها، وجددت استعدادها لتلقي هذه الشهادات عبر آلية الاستماع المفتوحة التي بادرت المنظمة لإطلاقها في أبريل/نيسان الماضي بهدف جمع ما يمكن من أدلة عن هذه الجرائم لتقديمها لسلطات التحقيق، والمساهمة في ترتيب الحماية اللازمة للشهود.

مصر/فلسطين
المنظمة ترحب بفتح معبر رفح أمام سكان غزة

عبَّرت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن ترحيبها بقرار السلطات المصرية فتح معبر رفح الحدودي أمام العابرين من وإلى قطاع غزة المحتل، والذي يشكل خطوة مهمة وكبيرة على طريق مساندة مصر الثورة لحقوق الشعب الفلسطيني، ولتخفيف الحصار الإسرائيلي غير القانوني وغير الأخلاقي المفروض على الشعب الفلسطيني في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكدت المنظمة على إشادتها بالخطوة المصرية المهمة، ووجهت التحية لكل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة الانتقالية لتأكيدهما على التزام مصر بإعمال القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، وأكدت على التزام ومساندة مصر لأشقائها في الوطن العربي، وخاصة مساندة الشعب الفلسطيني الصامد في مواجهة آخر قلاع الاستعمار الاستيطاني العنصري.

وشددت المنظمة على استنكارها لمواقف بعض الأطراف الدولية التي تراوحت بين مساندة الاحتلال الإسرائيلي أو التخاذل في مواجهة انتهاكاته الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، وطالبت المنظمة المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته في العمل على تفعيل حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمشروعة وغير القابلة للتصرف.

وأكدت المنظمة أن أي جهد دولي لا يتبنى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية سيشكل انتقاصاً غير شرعي من الحقوق الفلسطينية المشروعة، وأن الجهد يجب أن يشمل تفعيل قرارات الشرعية الدولية وتمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة على أراضيه المحتلة في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية المحتلة.

واعتبرت المنظمة أن مهمة المجتمع الدولي الملحة إنما تنصب على فتح المعابر الست التي تواصل إسرائيل من خلالها فرض حرب الحصار والتجويع على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة.

.. وتعرب عن قلقها لتباطؤ تفعيل اتفاق المصالحة الوطنية

تتابع المنظمة ببالغ القلق التباطؤ الذي يلف مسار تفعيل اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية، رغم ما يشكله هذا الاتفاق من تجديد لشرعية السلطة وشرعية منظمة التحرير الفلسطينية من خلال إنهاء الانقسام واستعادة الاستحقاق السياسي للقضية الفلسطينية، وما تشكله المصالحة من خطوة مهمة على طريق العمل الوطني الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

ويفاقم من قلق المنظمة ما يشكله التباطؤ والخلاف على تسمية رئيس وزراء السلطة من أثر سلبي على برنامج العمل الوطني لانتزاع اعتراف المجتمع الدولي بالدولة الفلسطينية على حدود ٤ يونيو/حزيران ١٩٦٧، والمتوقع تفعيله من خلال الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول المقبل، والذي سيشكل الرد العملي على تعنت الاحتلال الإسرائيلي والحلقة المفرغة التي تدور فيها المفاوضات منذ ١٩٩٩.

تونس
الاضطراب الأمني .. وجدل المجلس التأسيسي

تنظر المنظمة العربية باهتمام كبير للتطورات على الساحة التونسية منذ نجاح ثورة الشعب التونسي المجيدة في ١٤ يناير/كانون ثان، والتي شكلت شرارة الثورة والحراك الشعبي العربي من أجل الكرامة والحرية والعدالة، ذلك أن النجاح الذي تحرزه الثورة الشعبية في كل من تونس ومصر سيشكل نموذجاً لكل بلاد المنطقة، وسيعزز الآمال في نجاح الثورات الشعبية العربية في نيل مطالبها والحقوق المشروعة للشعوب.

ومنذ نجاح موجات الثورة في تونس في ضبط مسار الانتقال إلى الديمقراطية عقب

الإطاحة بحكومة "محمد الغنوشي"، فقد تمكنت النخب التونسية عبر حوار وحراك مجتمعي يتسم بالحيوية والانفتاح في التغلب على قوى الثورة المضادة.

فنجحت الثورة التونسية في المضى قدماً في تفكيك بنية وهياكل النظام السابق، كما وضعت الأساس المهم لعقد اجتماعي جديد من خلال التوافق الوطني على تحديد موعد انتخابات المجلس التأسيسي في أكتوبر/تشرين أول المقبل، على نحو يفسح المجال لإجراء انتخابات سليمة ونزيهة.

كما حافظت الثورة التونسية باقتدار كبير على مكاسب المجتمع التونسي المهمة في مجال حقوق المرأة، فتقرر أن تخصص نصف مقاعد المجلس التأسيسي للمرأة التونسية على نحو يعمق ويرسخ من هذه المكاسب ويعزز استحقاقات الثورة.

ولا يقلل من أهمية ذلك بعض الأحداث المؤسفة التي شهدتها تونس على صعيد استمرار ظاهرة انفلات أمني مؤثرة على نحو ما شهدته خلال شهري أبريل/نيسان ومايو/أيار، وبعض الأحداث التي رافقتها مثل اقتحام منزل الكاتب العام للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، وجميعها أحداث لا يمكن التغاضي عنها في العهد الجديد حيث لا بد من ضرورة التحقيق فيها والمحاسبة على الخروقات التي رافقتها.

ويبقى الأكثر أهمية في اعتقاد المنظمة هو قدرة القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التونسية على إدارة حوار فعال لضبط إطار لمنافسة السياسية على نحو يضمن مصالح كافة أطياف المجتمع، وكذا العمل بشكل مكثف من أجل تأمين شروط العيش بكرامة للفئات الأكثر فقراً، الأمر الذي من شأنه أن يحسَن شروط الانتقال إلى الديمقراطية.

.. والرابطة التونسية تطالب بتحقيق جدي في أحداث ٦ مايو/أيار

اعتبرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أن ما شهدته شوارع تونس العاصمة في ٦ مايو/أيار من اعتداء لقوات الأمن على عدد من الصحفيين والمواطنين والمارين وسط العاصمة للمطالبة برحيل الحكومة المؤقتة، ومداهمة مقر الجريدتين الحكوميتين "الصحافة" و"لابراس" والاعتداء بالضرب المبرح على المصور "عبد الفتاح بلعيد".

وقد جاءت المظاهرات بعد حديث صحفي لوزير الداخلية السابق "فرحات الراجحي" أشار فيه لحكومة ظل تعمل على تسيير شؤون البلاد وأن الجيش الوطني لديه نية الانقلاب إذا فازت حركة النهضة بالانتخابات أو إذا خسرها سكان الساحل، وهو ما أثار جدل واسع.

وأدانت الرابطة الاعتداء على الصحفيين والحد من حريتهم والاعتداء على المواطنين المتظاهرين أو المارة أو الذين كانوا في محلاتهم يباشرون أعمالهم، وطالبت بوضع حد لتلك الممارسات.

كما أدانت إثارة النعرات الجهوية وترويج الإشاعات المؤججة للاحتقان والعنف واحترام الحق في التظاهر السلمي، وأعربت عن ارتياحها لاعتذار وزارة الداخلية عما حدث وطالبت بفتح تحقيق جدي في هذه الأحداث وإحالة كل من يثبت ارتكابه للعنف ضد الصحفيين والمواطنين إلى القضاء، والعمل بحزم على منع الإفلات من العقاب وإصلاح المؤسسات الأمنية.

العراق
تصاعد حركات الاحتجاج الشعبي والسلطات تواجهها بالقمع المستمر

يشهد العراق منذ منتصف يونيو/ حزيران ٢٠١٠، حركة احتجاجية آخذة في التصاعد منذ اندلعت مظاهرات في عدة مدن عراقية تندد بعجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية، خاصة الكهرباء والماء، وتجددت المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية مرة أخرى في مطلع ٢٠١١، وقام المحتجون العراقيون خلالها بتوسيع نطاق مطالبهم، ففي شهر فبراير/شباط، طالبوا باستقالة ممثلي الحكومة المحلية والمركزية، واحتجوا على القيود المدنية والسياسية.

وخرجت مظاهرات حاشدة في ٢٥ فبراير/شباط فيما عرف بيوم الغضب في كافة أنحاء العراق وكردستان.

وبلغت الحركة الاحتجاجية ذروتها في العاشر من يونيو/حزيران الجاري بانطلاق مسيرة جمعة "القرار والرحيل" في بغداد والبصرة ونينوى، والتي نظمتها تجمعات وحركات شبابية بعد انتهاء مهلة المائة يوم التي تعهد بها رئيس الوزراء للإصلاح وتحسين الخدمات، واتسمت الحركة الاحتجاجية في البلاد بتجاوز البعد الطائفي والمذهبي والديني، حيث طالب المتظاهرون الذين ينتمون إلى مختلف القوى السياسية العراقية برحيل وسقوط

النظام وحكومة المالكي، وبخروج القوات الأمريكية من البلاد.

واتخذت السلطات العراقية إجراءات عديدة لقمع المظاهرات والسيطرة عليها، فأصدر وزير الداخلية منذ ٢٥ يونيو/ حزيران ٢٠١٠، تعليمات تعجيزية تجعل من الحصول على ترخيص رسمي لتنظيم اجتماعات أو مظاهرات احتجاجية أمراً شديد الصعوبة.

وفي كردستان العراق أقرت حكومة الإقليم في ٣ نوفمبر/تشرين ثان ٢٠١٠، قانوناً لتنظيم المظاهرات، يقتضي الحصول على ترخيص من السلطات قبل ٤٨ ساعة من الحدث، وللسلطات رفض أو قبول الطلب.

ولجأت إلى استخدام العنف لفض المظاهرات، وهو ما أسفر عن مقتل بعض المحتجين طوال الأشهر الماضية باستخدام الذخيرة الحية، فضلاً عن اعتقال العشرات، من بينهم معارضين ونشطاء سياسيين، وتواترت أنباء عن تعرضهم للتعذيب والتنكيل.

ومن نماذج حالات القتل التي وقعت أثناء المظاهرات، مقتل طفل في ١٦ فبراير/شباط في مدينة الكوت خلال احتجاجات سليمة قام بها قرابة ٢٠٠٠ شخص ضد الخدمات السيئة فيما يخص الماء والكهرباء، بعد أن أطلقت قوات الأمن الذخيرة الحية على المتظاهرين.

وفي ٢٥ فبراير/شباط، قُتل خمسة أشخاص في الموصل، من بينهم اثنان قُتلا على أيدي قناصة تابعين للأمن العراقي، وفي اليوم ذاته، قُتل متظاهر في البصرة وجرح عشرات آخرون بعد اندلاع مصادمات بين المتظاهرين والأمن أمام مجلس المحافظة.

وفي كردستان العراق، قُتل ستة أشخاص في ١٧ فبراير/شباط ٢٠١١ على أيدي القوات الكردية التي استخدمت القوة المفرطة والذخيرة الحية لفض الاحتجاجات في السليمانية.

الغابات الطبيعة في خدمتكم يوم البيئة العالمي ٢٠١١

استهدف الاحتفال بيوم البيئة العالمي في ٢٠١١ حث الحكومات والمنظمات على الاضطلاع بنشاطات على نطاق عالمي تؤكد فيها من جديد اهتمامها بصيانة البيئة وتحسينها. واختير لهذه السنة شعار "الغابات في خدمتكم" تأكيدا على دور الغابات كخزانات للتنوع البيولوجي وللخدمات الكبرى التي تقدمها للتنمية عبر العالم، حيث يعتمد حوالي ١,٦ مليار شخص على الغابات في معيشتهم، كما تلعب الغابات دورا رئيسيا في المعركة ضد تغير المناخ بإنتاج الأوكسجين وتخزين ثاني أكسيد الكربون، وتغذى الغابات الوديان وهى أساسية لتوفير المياه لحوالي ٥٠ % من المدن الكبرى في العالم إلى جانب دورها في تجنب التصحر.

وفى رسالته التي وجهها للعالم، ذكر الأمين العام للأمم المتحدة، أنه بعد حوالي عشرين عاما من انعقاد مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢، يتجه العالم مرة أخرى إلى ريو حيث سينعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ٢٠١٢.

وجدير بالذكر أنه لا يمكن النظر للتنمية بمعزل عن البيئة، وهو المبدأ الرابع من إعلان "قمة الأرض" التي عقدت في ريو دى جانيرو ١٩٩٢.

وتُعد الهند - التي تستضيف اليوم العالمي للبيئة في عام ٢٠١١- من البلدان المتنامي عددها التي تعمل على مواجهة ضغوط التغير الإيكولوجي، كما أنها تساعد في تقييم أفضل للقيمة الاقتصادية للخدمات التي تعتمد على الطبيعة، بمساعدة كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي.

ونظرا لأهمية الغابات في الحفاظ على التنوع البيولوجي، أعلنت الأمم المتحدة العام ٢٠١٠ عاماً دولياً للتنوع الحيوي. وكانت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قد ذكرت في تقرير لها في ٢٠١٠، أن معدلات إزالة الغابات بالمقياس العالمي الشامل، قد تراجعت ولكن بشكل محدود ولا تزال.

أما بالنسبة للمساحة العالمية من الغابات، فتبلغ أكثر من أربعة مليارات هكتار، أو ما يقارب ٣٦% كنسبة إجمالية من مساحة اليابسة، وسجلت كلا من أمريكا الجنوبية وإفريقيا أعلى خسارة سنوية صافية من إزالة الغابات خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠، بما بلغ أربعة ملايين هكتار على التوالي.

وفى المقابل، حققت آسيا مكتسبات بنحو ٢,٢ مليون هكتار سنويا خلال العقد الماضي، نظرا لبرامج التشجير الواسعة النطاق في الصين والهند وفيتنام، التي وسعت من الرقعة في هذه البلدان بما يقرب من ٤ ملايين هكتار سنويا.

وعلى الرغم من تزايد الوعي العالمي بأخطار تدهور البيئة، خاصة تهديدات تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر، فإن وتيرة التقدم منذ انعقاد مؤتمر قمة الأرض ما زالت بطيئة.

الإصلاح الأمني (١ من ٤)
نموذج الشرطة المصرية

فتحت الثورات العربية ملف قضية الإصلاح الأمني على مصراعيه، فالأجهزة الأمنية في الدول العربية هي عضو رئيسي في تفجير الانتفاضات الشعبية المطالبة بالحرية والديمقراطية السلمية والكرامة والعيش الكريم الآمن، والتخلص من كافة أشكال الهيمنة الأمنية في البلدان التي شهدت ثورات وتلك المرشحة لمثلها، إذا لم تسارع الحكومات بتحقيق الإصلاح البنيوي الذي يحفظ لمواطنيها حقوقهم الطبيعة.

ماهية الأمن:

تجمع التعريفات على أن "الأمن" هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة، ويرى علماء النفس والاجتماع أن "الأمن" يأتي في مقدمة الغايات الأساسية للإنسان، ولهذا فهو من أهم دعائم بناء الحضارات، وكلما زاد الأمن في مجتمع ما كلما تحققت التنمية وقوة الدولة وتعززت مكانتها الدولية.

كيف يتحقق الأمن:

تتنوع أساليب تحقيق "الأمن" وفقاً لغاياته وأهدافه، حيث يتطلب تحقيقه حزمة متشابكة من السياسات والإجراءات التي تراعي كافة العناصر المتعلقة بمصالح الوطن والمواطنين بكافة فئاتهم وشرائحهم وفقاً لأوليات المصلحة الوطنية، ويقاس نجاح نظام الحكم في أي دولة بمدى قدرته على حماية هذه المصالح، وشفافية سياساته وإجراءاته، وقدرته على حشد تأييد أغلب قطاعات الشعب.

وينعكس هذا الحشد في شعور الفرد بقيمته ودوره في وطنه ومجتمعه، ومعرفته بأن أمنه الذاتي جزء من أمن الوطن، وهو ما يحتاج إلى عقد اجتماعي يعبر عن الأسس التي ارتضاها الجميع وتوافق حولها، لتصبح منهجاً يحقق رغبة الشعب في العيش معاً على أرض الوطن، ويساوي بين أبناء الوطن الواحد في الحقوق والواجبات دون استثناء أو تمييز، وبدون ذلك لا يتحقق أمن الوطن والمواطن، ويفقد النظام شرعيته.

مصر نموذجاً:

رسخت الدولة المركزية المصرية في اللاوعي الشعبي مفاهيم متناقضة تجاه العلاقة بين سلطة الدولة المطلقة وهامش المشاركة المتروك للشعب في التشريع والرقابة، وأدى ترسخ السلطة الأبوية للدولة الراعية تاريخياً إلى تغول السلطة التنفيذية، التي أصبحت فوق المساءلة. وتقلصت أدوار باقي السلطات في مواجهتها، وأصبح مفهوم الأمن لدى السلطة التنفيذية مساوياً لفرض إرادتها المطلقة، ودعم بقائها وحماية نخبها.

كما أصبح أمن الوطن معبراً عن مصالح هذه النخبة وخادما لها، وتكرست الصورة الذهنية لدور الأجهزة الأمنية في عقول الشعب المصري وتوارثتها الأجيال منذ عصور الاحتلال الأجنبي وحتى الآن، وهو ما ترتب عليه نفور المصريين مما هو أمني، وترتب على هذه العلاقة العديد من المظاهر السلبية، من أبرزها: انحراف الأجهزة الأمنية عن واجبها الأساسي في حماية أمن الوطن الداخلي والمواطنين، إلى حماية رأس النظام ومصالح النخبة المرتبطة به، وأدى بالتبعية إلى تزايد معدلات الجريمة، وتزايد التوتر بين المواطن والسلطة التنفيذية والذي انعكس في تزايد أعداد القضايا المرفوعة ضد وزير الداخلية ومرؤوسيه، في ضوء تزايد انتهاكات حقوق الإنسان التي نالت من الحق في الحياة، والحق في الكرامة الإنسانية والسلامة البدنية، فضلاً عن دور الأجهزة الأمنية في تزييف الإرادة الشعبية بتزوير الانتخابات، واستشراء الفساد الذي وصل إلى أعماق المجتمع المصري وتأصل واستشرائه على كافة المستويات، وأدى إلى اختلال خطير لمنظومة القيم المجتمعية بكاملها، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية التي أدت إلى تآكل النسيج الاجتماعي.

وعمقت الأساليب الأمنية قبل الثورة وأثناءها، وخاصة أثناء جمعة الغضب، التي سقط فيها شهداء بالمئات، وما تلاها من فراغ أمني، الفجوة بين الأجهزة الأمنية والشعب.

ويجب على كافة الأجهزة الشرطية إعادة النظر في أخطاء الماضي والعودة إلى المسار الصحيح، من خلال عدة إجراءات تشمل: إعادة هيكلة جهاز الشرطة، وتعديل ما يلزم في قانون الشرطة، وتحسين حالة أفراد الجهاز من الناحية المعيشية، ووقف تسرب الأفراد من جهاز الشرطة، والتطوير النوعي لإمكانياته، وعمل توعية موسعة لكل من أفراد الأجهزة الأمنية، وكذا المواطنين، بما يسهم في رأب الصدع بين الشعب وبين السلطة التنفيذية بصفة عامة، والشرطة بوجه خاص.

منتدى حوارات عربية
إدماج حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية.. مصر نموذجاً
(القاهرة ٢٢ مايو/آيار ٢٠١١)

عقدت المنظمة العربية لحقوق الإنسان الحلقة الأولى من فعاليات منتدى حوارات عربية الذي أطلقته المنظمة لمناقشة القضايا موضع الاهتمام الرئيسي في هذه المرحلة المهمة التي تشهد متغيرات وتحولات هائلة على صلة بالحراك الثوري والإصلاحي الممتد في الوطن العربي.

وتناولت الفعالية الأولى من المنتدى موضوع "إدماج حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية .. مصر نموذجاً" ضمن خطة المنظمة للتركيز على إشكاليات المرحلة الانتقالية في الوطن العربي.

في افتتاح أعمال المنتدى، أشار أ."**علاء شلبي**" الأمين العام للمنظمة إلى مبادرة المنظمة لإطلاق منتدى حوارات عربية باعتباره فضاء للحوار الحر، وكأداة تساعد المنظمة وحركة حقوق الإنسان على تعزيز جهودها وتطوير تفاعلها واشتباكها مع القضايا ذات الصلة.

وقد رحب الأمين العام بالمشاركين، ووجه الشكر للأستاذ "محمد فائق" نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان وعضو مجلس أمناء المنظمة ووزير الإعلام الأسبق، كما رحب بالإعلامي الكبير الأستاذ "حسين عبد الغني".

وأبدى أ. "**حسين عبد الغني**" سعادته بالمشاركة في فعاليات المنتدى، وخاصة إدارة الحوار مع أ. "محمد فائق"، مشيراً إلى أهمية إطلاق المنتدى في الفترة التي تشهد ربيع الثورات، منبها للتحديات التي تجابه المرحلة الانتقالية، وأنها ليست وقتاً مستقطعا، مستعرضا أثرها الكبير على المستقبل، وموجها دعوة للقلق، ومنوها بأن ما سيتم التوصل إليه حالياً سيشكل ضمانات النجاح أو أسباب للفشل.

وحيا المنظمة العربية لحقوق الإنسان على مهنيتها وصدقيتها ووحدة مواقفها تجاه مختلف القضايا.

وأعرب أ. "**محمد فائق**" عن سعادته بالتواجد في المنظمة العربية لحقوق الإنسان التي تحتل مكانة خاصة لديه، وأشار إلى اليقظة الجديدة التي تجتاح شعوب المنطقة العربية والثورات التي مازالت على الطريق. وأكد أنها ثورات من أجل حقوق الإنسان، وأن شعاراتها ما هي إلا ترجمة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مشيراً لضرورة التحرك باتجاه دمج حقوق الإنسان في كافة مناحي الحياة، خاصة وأن حركة حقوق الإنسان تكتسب أرضا جديدة على الصعيدين الوطني والدولي.

وتوقف أمام قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر الذي يعد من أخطر الانتهاكات للكرامة الإنسانية والعدالة والمساواة، ونوه بالتجربة الأمريكية في مواجهة الكساد الاقتصادي الكبير، وغيرها من الإجراءات في الدول الرأسمالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، وحذر من تبنى سياسات الرأسمالية الجديدة والمؤسسات الدولية التي أفقرت قطاعات كبيرة دون مراعاة الواقع الاجتماعي في البلدان النامية.

وقال إن النظام السابق كان ينظر لكل طفل يولد على أنه مجرد فم يحتاج للغذاء وجسد يحتاج للكساء، بدلاً من أن ينظر إليه باعتباره عقلاً جديداً يضاف للمجتمع، ورصيداً في القوة والعمل.

وأعلن عن ملامح إستراتيجية يجري العمل عليها في المجلس القومي لحقوق الإنسان تهدف لدمج حقوق الإنسان في المرحلة الانتقالية، ويأتي في أولوياتها استكمال تفكيك هياكل النظام السابق وطبيعته السلطوية.

المناقشات

وتناولت **المناقشات** العشرات من القضايا ذات الصلة بالمرحلة الانتقالية على الأصعدة الوطنية والعربية والدولية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

<u>دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة</u>

على صعيد دور المجلس في إدارة شئون المرحلة الانتقالية، اتجهت المناقشات إلى أن هناك غموضاً وضبابية وغياب رؤية واضحة للطريقة التي تدار بها

الأمور حتى الآن، وخاصة باتجاه تلبية المطالب الشعبية التي اجتهدت من أجلها الجموع الشعبية خلال الثورة.

مطلب تشكيل مجلس رئاسي

وبينما رأى البعض أن مطلب تشكيل مجلس رئاسي لإدارة شئون المرحلة الانتقالية لا يزال هو المخرج، ذهب البعض الآخر إلى أن المرحلة التي تعيشها البلاد قد تجاوزت هذا المطلب، لاسيما في ظل صعوبة اختيار الأعضاء، وإمكانية هيمنة العسكريين عليه من خلال التأثير في جدوى قراراته وفاعليتها.

التشريعات المؤقتة

وخلص المشاركون إلى وجود شعور عام بخيبة الآمال تجاه التشريعات المؤقتة بشأن الاحتجاجات والتنظيمات الحزبية ومباشرة الحقوق السياسية قبل الحوار حولها، وبينما ذهب البعض إلى أن هذه التشريعات تضيق هوامش الحرية المنشودة، فقد ذهب بعض المشاركين إلى أن المجلس العسكري قد يستجيب للمطالب موضع الإجماع بتعديل هذه التشريعات على نحو يلبي المطالب الشعبية.

ارتباك الحوارات الوطنية

وحول الجدل المثار بشأن ارتباك الحوارات الوطنية وجدواها، طالب البعض بضبط أطر آليتي الحوار الوطني والوفاق القومي وتكامل دوريهما، وأكد البعض على أهمية آلية الوفاق القومي باتجاه وضع مسودة دستور جديد ليكون موضع حوار مجتمعي شامل.

وأعلن أ. "محمد فائق" عن عزم الهيئة التنسيقية التي أنشأها "مؤتمر مصر الأول" على تأسيس "مجلس وطني لحماية الثورة" والنية لإعلان تشكيله يوم الثلاثاء ٢٦ مايو/أيار ليكون أداة شعبية في بلورة مطالب الثورة وطرح المقترحات المناسبة.

الدستور الجديد

وحول الدستور الجديد، عبر المشاركون عن عدم فهمهم لمغزى إجراء انتخابات برلمانية، تسبق وضع دستور جديد للبلاد، وهو ما يمكن أن يصبغ الدستور بصبغ سياسية ضيقة، وخلصوا إلى أن الدستور ينشئ المؤسسات السياسية وليس العكس.

التباطوء في محاسبة أركان النظام السابق

وحول المفارقات بين التباطوء في محاسبة أركان النظام السابق وتحركات الثورة المضادة وبين الحزم الذي تجلى تجاه بعض الاحتجاجات السلمية مثل احتجاجات النكبة وما يرد عن محاكمات عسكرية لمدنيين، دعا المشاركون إلى الإسراع بمحاسبة أركان النظام السابق ومحاصرة قوى الثورة المضادة باعتبارها المهمة الأكثر إلحاحاً.

حرية ودور الإعلام في المرحلة الانتقالية

وحول أبعاد حرية الإعلام في المرحلة الانتقالية، وصف البعض المشهد الراهن بالانفلات الإعلامي الذي أسهم في إشعال "الفتنة الطائفية"، وأكدوا الضرورة الملحة لاستمرار وزارة للإعلام أو استبدالها بمجلس مستقل يضم التيارات السياسية والاجتماعية وكفاءات مهنية، متحفظين على الإشراف العسكري على أداء الإعلام وعدم صدور قانون تداول المعلومات.

الأزمة الطائفية

كما أكد المشاركون على خطورة الأزمة الطائفية وأنه لا يمكن التهاون إزاءها، مشيرين لوجه إيجابي يتمثل في تحرك المواطنين المسيحيين خارج مظلة الكنيسة وباعتبارهم مواطنين أصحاب حقوق أصيلة، وخلص المشاركون إلى أهمية الإسراع بسن التشريعات الضرورية وتبني السياسات المناسبة لمواجهة بذور الاحتقان الطائفي وترسيخ المساواة أمام القانون واستعادة زمام المبادرة بيد السلطات وتفعيل سيادة حكم القانون.

المساس بمكاسب المرأة

وأكد المشاركون أنه لا يجوز المساس بمكاسب المرأة التي تحققت عبر نضال طويل للمجتمع بصفة عامة لقرن كامل، وأن أي دور للنظام السابق في تحقيق بعض المكتسبات لا يجيز العصف بها.

قانون الطوارئ

وأكد المشاركون على موقفهم ضد استمرار العمل بقانون الطوارئ، والحاجة الملحة لتصفية أوضاع المعتقلين، ووقف المحاكمات العسكرية للمدنيين، مؤكدين على أهمية معالجة الشكاوى من وقوع انتهاكات لمعتقلين لما تشكله من خطورة على الاستقرار.

المساعدات الأمريكية والسعودية

وأعرب المشاركون عن مخاوفهم من علاقة المساعدات الأمريكية والسعودية بمحاولات احتواء آثار الثورة المصرية ووقف الحراك في المنطقة، مستخلصين أن الدول لا تمنح مساعدات دون سبب، ومنوهين بتوسعة مجلس التعاون الخليجي ليضم الأنظمة المحافظة في المنطقة.

وختاماً، أشار أ."محمد فائق" إلى دراسات أكاديمية دولية، وبينها دراسة عن "المساعدات الميتة" التي خلصت إلى أن كافة المساعدات التي جرى تقديمها لأفريقيا لم تكن معيناً لها، ولكنها كانت باباً لاستنزاف ثرواتها ونشر الفساد في القطاعات الحكومية.

قضايا حقوق الإنسان الغائبة عن مائدة الحوار في مصر

(القاهرة في ٥ فبراير/شباط ٢٠١١)

تتابع المنظمة باهتمام بالغ انطلاق أعمال الحوار الوطني بين نائب رئيس الجمهورية وبين قوى المعارضة والشخصيات العامة في مصر، جنباً إلى جنب مع التظاهرات المتواصلة في القاهرة ومدن البلاد.

وبداية، تلاحظ المنظمة الهوة الواسعة التي تفصل المطالب المشروعة للمتظاهرين والإطار الذي وضع حدوداً مختلفة لقضايا الحوار، وخاصة ما يتعلق منها باستمرار رئيس الجمهورية حتى ختام فترته الرئاسية الخامسة.

وفي هذا الصدد، يثير قلق المنظمة الخلط القائم بين مصطلحي "الحوار" و"التفاوض"، فمن ناحية يقر المشاركون في الحوار بأنهم لا يمثلون المتظاهرين ولا يتحدثون باسمهم، ومن ناحية ثانية، يعلنون قبولهم للأطر التي حددت قضايا ومضمون الحوار، وهو ما قد يقوض جدوى الحوار، أو يجعل من نتائجه أداة لمحاصرة المتظاهرين وإضعاف أصواتهم، أو غطاء للتراجع عن الاعتراف بحقهم المشروع في التظاهر.

وعلى الرغم من أهمية القضايا التي تناولتها مائدة الحوار، وبغض النظر عن ملاحظات المنظمة على الحوار، فإنها تلاحظ غياب قضايا وهموم أساسية وذات أهمية بالغة في مجال حقوق الإنسان على الرغم من صلتها الوثيقة بتأمين استمرارية الحوار وتعزيز جدواه.

ويقع على رأس هذه القضايا الإفراج الفوري عن كافة الناشطين الذين جرى اعتقالهم، والوقف الفوري لكافة الاعتداءات التي لا تزال تتواصل بحق المتظاهرين والتي تتحمل الدولة واجب العمل على وقفها فوراً بحكم مسئولياتها القانونية في حماية مواطنيها.

كذلك، لم يتطرق الحوار لضرورة تصفية ملف المعتقلين وفق قانون الطوارئ، وإطلاق سراح المعارضين المحكوم عليهم بواسطة محاكم عسكرية، خاصة وأن الاتفاق المعلن عن نهاية للعمل بقانون الطوارئ لم يضع أجلاً محدداً.

ورغم الإعلان عن اتفاق على تعديلات دستورية قد تتجاوز المادتين ٧٦ و٧٧، فلم يتطرق الإعلان للمادة ٨٨ الخاصة بالإشراف القضائي على الانتخابات لضمان نزاهتها وتصحيح اختلالات ممارسة المواطنين للحق في المشاركة.

ولم تتضمن تصريحات المشاركين في الحوار أي إشارة للنية في تعديل المادة ١٧٩ التي جرى إدخالها قسراً في الدستور في العام ٢٠٠٧ والتي تمنح رئيس الجمهورية صلاحيات استثنائية في إحالة المتهمين المدنيين إلى المحاكم العسكرية، وتقنن تجاوزات أجهزة الأمن للقانون في مراحل البحث والاستدلال والقبض والتحقيق والتحريات، والتي تنتهك على نحو فادح الحريات الشخصية والعامة التي تكفلها مواد الدستور نفسه، وتفتح الباب لإمكانية تكرار استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لملاحقة الناشطين المعارضين.

وتتساءل المنظمة عن العلاقة بين نجاح الحوار الجاري وبين تكليف السلطات المختصة بالبدء في التحقيقات المتعلقة بالجرائم والانتهاكات التي وقعت ٢٥ يناير/كانون ثان، والتي تبقى مسئولة بفتح التحقيق عنها بغض النظر عن الحوار ونتائجه. ويتصل بذلك أيضاً ضرورة التحقيق في قضايا الفساد والجرائم والانتهاكات الأخرى التي سبقت الثورة.

كما تتساءل المنظمة عن الحاجة لإنشاء آلية جديدة للشكاوى والبلاغات في ظل وجود مؤسسات معنية بحكم القانون تضم جهاز النيابة العامة والقضاء بتخصصاته وجهاز الرقابة الإدارية، ومؤسسات أخرى تتصدى للشكاوى.

وعلى صعيد الحريات السياسية، فلم تتطرق المناقشات لأهمية الفصل بين مؤسسات الدولة وبين الحزب الوطني الحاكم، وهو الفصل الذي يتجاوز بقاء أو رحيل رئيس الجمهورية من رئاسة الحزب، إلى ضرورة رد الأموال والممتلكات العامة التي حصل عليها الحزب، وحظر توظيف أجهزة الدولة لصالح الحزب لضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الأحزاب السياسية.

ولم تجر مناقشة واضحة لأهمية إنهاء السيطرة السياسية للسلطة التنفيذية على وسائل الإعلام، وأهمية الفصل بين الملكية والإدارة وإنهاء الرقابة.

وترى المنظمة أن العديد من قطاعات المجتمع لا تزال مغيبة عن مائدة الحوار، ومن بينها النقابات المهنية والعمالية ومنظمات حقوق الإنسان.

وتدعو المنظمة أطراف الحوار للاهتمام بهذه القضايا الأساسية، ووضعها في قلب الحوار الجاري.

مصر
المنظمة تطالب السلطات باتخاذ إجراءات جدية لكشف حقائق مقتل ١٩ مواطنا "مجهولى الهوية"

تابعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بقلق بالغ الإجراءات التي اتخذت لدفن جثامين ١٩ من شهداء ثورة ٢٥ يناير المجيدة، قيل إنهم مجهولو الهوية، وتدين المنظمة بأقوى العبارات إخفاق مجلس الوزراء ووزارة الداخلية والنيابة العامة ومصلحة الطب الشرعي، في كشف هوية وملابسات مقتل الـ١٩ مواطنا ودفنهم دون التوصل لهويتهم أو ملابسات مصرعهم.

وترى المنظمة أن جهود السلطات كانت غير كافية وتفتقر للجدية والتنسيق المطلوب، وفشلت في تحديد هوية هؤلاء الضحايا وتحديد المسئوليات القانونية عن مصرعهم.

كما ترى المنظمة أنه وبعد مرور ما يقرب من مائة يوم على تنصيب حكومة الدكتور عصام شرف، فإن العديد من التوصيات الرئيسية المهمة والممكنة التي تضمنها كل من التقرير المشترك للمجلس القومي لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وتقرير اللجنة القومية الحكومية للتحقيق وتقصي الحقائق حول أحداث ثورة ٢٥ يناير لم تكن موضع تطبيق جدي بشأن حقوق الضحايا وذويهم في جبر الأضرار وتخليد ذكراهم، وكذا معاملة الضحايا وذويهم بما يحفظ كرامتهم الإنسانية.

وتطالب المنظمة السلطات بأن تتحلى بالمسئولية وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لتعويض وجبر أضرار الضحايا وأسر الشهداء وفاءً وعرفاناً بدورهم في نجاح ثورة ٢٥ يناير، وأن تعمل على إجلاء مصير كل المختفين والمفقودين أثناء أحداث الثورة، وتبني خطة وطنية معلنة لإعادة تطوير وإصلاح المؤسسات الأمنية والطب الشرعي اللذين اتضحا أنهما دون الكفاءة والمهنية المطلوبة.

وتطالب المنظمة النيابة العامة بإجراء التحقيقات الضرورية لإعادة الاعتبار لهؤلاء الضحايا بكشف هويتهم وإجلاء حقيقة وملابسات مصرعهم، ومحاسبة المسئولين عن مقتلهم.

سوريا
المنظمة تطالب بضمان سلامة معتقلي جسر الشغور

تلقت المنظمة شكاوى متعددة من مواطنين ونشطاء سوريين بشأن الاعتقالات التي قامت بها السلطات السورية ضد المتظاهرين في العديد من المدن والقرى في سوريا، ومنها شكوى بخصوص ١٣ مواطن تم اعتقالهم في ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١١ في مدينة جسر الشغور، ويخشى من تعرضهم للإعدام.

ويضم هؤلاء الناشطين السياسيين "قيس أباظلي"، و"أنس قطرون"، و"عبد الجبار حراكي"، و"بشير عبدو"، و"عبد الله دندش" (معاق)، و"مصطفي مصري"، و"رامز شاروط"، و"سعيد أحمد اللو"، و"محمد أكرم حمشو"، و"راغب المصري"، و"ياسر إبراهيم مصري"، و"أحمد يجي مصري" مجند جري اعتقاله كرهينة حتى يسلم أخاه نفسه، و"سرور سيجري".

وتجدر الإشارة إلى أن المعتقل "قيس أباظلي" اتهم بأنه ناشط في المظاهرات لمشاركته في مظاهرات جسر الشغور، ولأنه له صفحة باسمه على موقع الفيسبوك، وجرى اعتقاله عندما كان يحاول مع رفاقه الحفاظ على ممتلكات الأهالي المعرضة للنهب والتخريب في جسر الشغور، ويعتقد انه معرض للإعدام لنشاطه السلمي والثوري البارز.

وقد أعربت المنظمة عن بالغ قلقها من عمليات الاعتقالات الواسعة التي طالت عشرة ألاف من المواطنين السوريين دون وجه حق، وناشدت المنظمة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التدخل لدى السلطات السورية للإفراج عن المذكورين، وضمان سلامتهم وخاصة المعرضين منهم للإعدام.

تونس
الرابطة تطالب بالكشف عن الجناة الذين اقتحموا منزل كاتبها العام وتتبعهم

أدانت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان اقتحام منزل السيد "خميس قسيلة" كاتبها العام مساء ١٠ مايو/أيار بنزع قفله بطريقة "مهنية محكمة" من طرف مجهولين قاموا بتفتيش كل الغرف بصورة دقيقة، وتركوا كل أبواب الخزائن مفتوحة، ولم يغيروا شيئا من مكانه، وبقيت محتويات منزله على حالها، رغم وجود العديد من الأجهزة الالكترونية وهاتفه الجوال وحافظته الشخصية التي لم يتغير مكانها. ويجهل كاتب عام الرابطة ما قد يكون وُضع أو أخفي داخل الشقة.

وقد أحاطت الرابطة أجهزة الأمن الوطني علما وقام فريق أمني بمعاينة المنزل.

واستنكرت الرابطة هذه الجريمة الخطيرة بفتح تحقيق جدي ونزيه لكشف الجناة وتتبعهم، وإصدار العقاب الرادع ضدهم. وحمّلت الرابطة السلطة مسؤولية الكشف عن أبعاد الحادث.

العراق
المنظمة تطالب بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام

تعرب المنظمة عن بالغ قلقها للتوسع في تطبيق عقوبة الإعدام في العراق، والذي سجل تزايداً خلال العامين الماضيين في سياق وضع أمني وسياسي لا يوفر البيئة الممكنة لتطبيق معايير المحاكمة العادلة.

وفضلاً عن ذلك، تتضمن القوانين الوطنية في العراق المئات من الأسباب التي تفضي إلى المعاقبة بالإعدام، ويغلب على السلطات في العراق الظن بأن تطبيق العقوبة يشكل في حد ذاته رادعاً يساعدها على فرض "الاستقرار الأمني" في البلاد، وهو اعتقاد لم تثبت صحته عبر السنين، وخاصة خلال التوسع في تطبيق العقوبة خلال العامين الآخرين.

وقد تلقت المنظمة مناشدات من أسر بعض المحكوم عليهم بالإعدام، ومن أبرزهم أفراد خدموا في أجهزة حكومة "صدام حسين" قبل ٢٠٠٣، والذين تمت إدانتهم ومعاقبتهم بعقوبات مغلظة، بينها عقوبات بالإعدام بواسطة المحكمة العراقية العليا كسلطة قضائية مختصة بالنظر في جرائم النظام السابق.

وسبق للمنظمة أن أكدت على ما تشكله المحاكمات بواسطة هذه المحاكمة من انتهاك لمعايير المحاكمة العادلة التي اقرها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يلتزم به العراق، والذي يحث أيضاً على الحد من استخدام عقوبة الإعدام.

وتناشد المنظمة السلطات العراقية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية العمل على وقف تنفيذ عقوبات الإعدام المقضي بها خلال الأعوام الأخيرة، والتحرك من أجل اتخاذ التدابير التشريعية للحد من استخدام العقوبة، ومراجعة كافة الأحكام الصادرة بواسطة المحاكم الجنائية العادية لكافة المحكوم عليهم بالإعدام وتوفير الضمانات الضرورية للمحاكمة العادلة.

السعودية
المنظمة تطالب بوقف المحاكمات السرية

تتابع المنظمة بقلق ما تواتر عن قيام السلطات باعتقال عدد من الناشطين السياسيين الذين دعوا لتأسيس أحزاب سياسية، والذين جرى حبسهم بمعزل عن الضمانات القانونية بتهم التحريض.

كذلك، تابعت المنظمة ما ورد عن محاكمة ٢١ مواطناً في المحاكم الخاصة بمكافحة الإرهاب، والتي جرى نقل مقرها من جدة إلى مكان سري، بمعزل عن توفير الفرصة للدفاع لتمثيل المتهمين أو الاطلاع على ملفات القضايا والتهم الموجهة إليهم.

وضاعف من قلق المنظمة ما علمته عن اعتقال أغلب هؤلاء المتهمين قبل عدة سنوات بشبهة العلاقة بتنظيمات إرهابية أو باعتناق أفكار هذه التنظيمات، فضلاً عن إخفاء المعلومات عن هؤلاء المتهمين.

وتطالب المنظمة بالإفراج فوراً عن الناشطين المعتقلين على صلة بممارسة حرية الرأي والتعبير.

كما تطالب بتوفير ضمانات المحاكمة العادلة للمتهمين بالإرهاب، وإحالتهم إلى محاكم عادية، وتوفير الفرص لمحاميهم للدفاع عنهم وضمان علنية المحاكمة.

تجارب قضائية
عدم جواز عسكرة جهاز الشرطة

قضت المحكمة الإدارية العليا في كوستاريكا في أبريل/نيسان ٢٠١٠ بإبطال قرار رئيس البلاد "أوسكار أرياس" الصادرة في ٢٠٠٨ بتسليح جهاز الشرطة تسليحاً عسكرياً لمواجهة ارتفاع معدلات الجريمة والعنف في البلاد، وهو القرار الذي يخول أفراد الشرطة حمل أسلحة حربية "رشاشات عوزي إسرائيلية الصنع"

أكدت المحكمة أن قانون الأسلحة الوطني يحظر حمل هذه الأسلحة، ولا يسمح لأفراد الشرطة بحملها واستخدامها إلا في حالات الطوارئ، وأن زيادة معدلات العنف والجريمة لا تشكل بذاتها حالة طوارئ من الناحية القانونية.

جاء هذا الحكم المهم استجابة للدعوى التي أقامها المحامي والناشط الحقوقي الشهير "روبرتو زامور" الذي أسس دعواه على مخالفة القرار الرئاسي للقانون وأنه يماثل قراراً سابقاً في المكسيك لم يسفر عن خفض معدلات الجريمة ولكنه أسهم في زيادة التوترات الداخلية.

وقد حال هذا القرار دون عسكرة جهاز الشرطة في كوستاريكا الذي يبقى جهازاً مدنياً بموجب المعايير الدولية. ومن المعروف أن "زامورا" كان قد أسهم في إبطال مشاركة كوستاريكا عسكرياً في غزو واحتلال العراق عبر حكم قضائي مهم صدر في العام ٢٠٠٤.

المنظمة تشارك في فعاليات المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي

بالتعاون بين الحكومة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشاركة عدد من الهيئات الدولية المعنية، عقد بالقاهرة يومي ٥ و٦ يونيو/حزيران المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، والذي افتتحه كل من الدكتور "عصام شرف" رئيس مجلس الوزراء والسيدة "هيلين كلارك" المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والدكتورة "أمة العليم السوسوة : مدير مكتب الدول العربية بالبرنامج الإنمائي.

استهدف المنتدى نقل تجارب التحول الديمقراطي الدولية والتي مرت في ظروف مشابهة للتجربة المصرية لتبادل الخبرات والاستفادة من الجوانب العملية وسبل التغلب على العراقيل وتجاوزها، واستمع المشاركون في المنتدى لتجارب مهمة في الجوانب السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية في كل من إندونيسيا وجنوب أفريقيا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين وشيلي وغيرها، عبر عروض قدمها رؤساء ورؤساء وزارات وبرلمانيون وقياديون لعبوا أدواراً مهمة في هذه الفترات الانتقالية.

شارك في أعمال المؤتمر لفيف كبير من الخبراء والأكاديميين والإعلاميين وممثلي الأجهزة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والبعثات الدبلوماسية والمؤسسات والدولية، ومثل المنظمة في أعمال الاجتماع الأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام للمنظمة.

المنظمة تفتتح برنامجاً طويل الأجل لبناء قدرات المجتمع الليبي في مجال حقوق الإنسان

في سياق خطة عمل المنظمة العربية لحقوق الإنسان للأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٤، والتي تتضمن برنامجاً طويل الأجل لـ"بناء قدرات المجتمع الليبي في مجال حقوق الإنسان"، اختتمت مساء اليوم فعاليات الدورة التدريبية التمهيدية لبناء القدرات في مجال الرصد والتوثيق والملاحقة الجنائية لناشطي حقوق الإنسان بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، والتي عُقدت بمقر الأمانة العامة للمنظمة بالقاهرة في الفترة من٩ إلى ١١يونيو/حزيران الجاري.

تناولت الدورة المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ونظام المحكمة الجنائية الدولية ومهارات الرصد والتوثيق وإعداد الملفات القضائية، وشارك فيها لفيف من العناصر ذات الخبرة القانونية المتميزة.

واستهدفت الدورة التي أجريت بشكل مكثف تلبية الحاجة الملحة لنشر مراقبين ميدانيين في مجال حقوق الإنسان في ليبيا للقيام بمهمات الإسناد العاجلة لآليات التحقيق الدولية المتمثلة في كل من المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التقصي الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

شارك في افتتاح الدورة كل من الأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام للمنظمة، والأستاذ "راجي الصوراني" رئيس مجلس أمناء المنظمة ومدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، والأستاذ "محسن عوض" الأمين العام السابق وعضو مجلس أمناء المنظمة ورئيس مكتب الشكاوى بالمجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والأستاذ "محمد راضي" المدير التنفيذي للمنظمة، كما شاركوا مع كل من الأستاذ "محمود قنديل" الخبير الحقوقي ومستشار المنظمة، والأستاذ "معتز عثمان" مدير الإدارة القانونية بالمنظمة في تدريب المشاركين.

.. وتشارك في مؤتمر البرنامج العربي حول السودان

نظم كل من التحالف العربي من أجل دارفور والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان مؤتمر "السودان:التصدي للتحديات والبحث عن حلول" والذي ناقش آثار انفصال جنوب السودان في ٩ يوليو/تموز المقبل على الوضع في إقليم دارفور غربي السودان وعلى الوضع في السودان عموماً في سياق ربيع الثورات العربية.

عقد المؤتمر بمقر نقابة الصحفيين في ١٤ يونيو/حزيران ٢٠١١، وشارك في أعماله لفيف من الخبراء والسياسيين السودانيين والمصريين، ومن بينهم الدكتور"حيدر إبراهيم" مدير مركز الدراسات السودانية، والدكتور"أمين مكي مدني" عضو مجلس أمناء المنظمة، والدكتورة"إجلال رأفت" أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والأستاذة "أمينة النقاش" رئيس تحرير جريدة الأهالي المصرية، والأستاذ"سعد هجرس" رئيس تحرير جريدة العالم اليوم.

شارك في افتتاح المؤتمر الأستاذ محمد فائق نائب رئيس المجلس القومي لحقوق الإنسان والدكتور "أمين مكي مدني"،

والأستاذ "حجاج نايل" رئيس البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان ومثل المنظمة في المؤتمر الأستاذ "علاء شلبي" الأمين العام.

.. وتشارك في لقاء الثورة اليمنية وآفاق المستقبل

شاركت المنظمة في فعاليات لقاء "الثورة اليمنية وآفاق المستقبل" الذي عُقد بمبادرة ناشطين يمنيين ومصريين بالقاهرة في ١٣ يونيو/حزيران للتعبير عن التضامن الشعبي المصري اليمني في مواجهة القمع، ولدعم ثورة الشعب اليمني السلمية وتحقيق أهدافها.

أدار اللقاء أ."محسن عوض" عضو مجلس الأمناء وحضره أ."حافظ أبو سعده" عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، وشارك في أعماله نخبة من الناشطين من اليمن ومصر، بينهم أ."محمد الشداوي" نائب رئيس البرلمان اليمني، ود."محمد المخلافي" القيادي في اللقاء المشترك، ود."ياسين عبد العليم" مدير المستشفى الميداني في ساحة الحرية في تعز، وأ."علي البخيتي" من قيادات ثورة الشباب، ود."عبد الرحمن الحمدي" سفير اليمن بالتشيك، وأ."منى صفوان" الكاتبة الصحفية، واختتم اللقاء بالإعلان عن التكتل المصري لدعم ثورة اليمن.

معهد جنيف ينظم تدريباً متقدماً على حقوق الإنسان

نظم معهد جنيف لحقوق الإنسان تدريباً متقدماً بمقر الأمم المتحدة في جنيف على الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، وذلك على هامش الدورة ٥٧ للجنة حقوق الطفل، والدورة ١٧ لمجلس حقوق الإنسان، وشارك في الدورة التي استمرت لستة أيام، ١٥مدرباً ومدربة، من العاملين في مجال حقوق الإنسان في١٠ دول عربية.

ركز التدريب على الجانب العملي الهادف للتعرف على آليات عمل الأمم المتحدة التعاقدية وغير التعاقدية على أرض الواقع وتابع المشاركون مناقشة التقرير الدوري لمصر أمام لجنة حقوق الطفل إضافة لمناقشتها تقريريها أمام اللجنة نفسها حول البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية.

وتابع المتدربون مناقشة تقرير بعثة تقصي الحقائق بشأن ليبيا أمام مجلس حقوق الإنسان، وندوة حول تقرير غولدستون، ومناقشة أوضاع حقوق الإنسان.

شارك في تحرير هذا العدد :

أ. محسن عوض، أ.هايدي الطيب، أ.علاء شلبي، أ. محمد راضي، أ. ممدوح سالم، أ. معتز بالله عثمان، أ. إسلام محمد أبو العينين، أ. فاطمة فرغلي، أ. لميس محمد.

الإخراج الفني :

أ. سامي زكريا

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

*تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة دولية إقليمية غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في الوطن العربي *مقرها الرئيس بالقاهرة بموجب اتفاق مقر مع الحكومة المصرية *حاصلة على الصفة الاستشارية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة *وحاصلة على صفة علاقات العمل مع منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٤.

الأمين العام : أ.علاء شلبي

رئيس مجلس الأمناء : أ.راجي الصوراني

نائب الرئيس : أ.مها البرجس

المقر الرئيس : ٩١ شارع الميرغني- مصر الجديدة القاهرة ١١٣٤١ج.م.ع.

ت : ٢٤١٨١٣٩٦

فاكس: ٢٤١٨٥٣٤٦

بريد إلكتروني:

aohrarab@gmail.com

aohr@link.net

موقع الإنترنت :

www.aohr.net

www.arabhumanrights.org

الاشتراكات السنوية للعضوية :

داخل مصر ١٥٠ جنيهاً مصرياً.

خارج مصر ١٥٠ دولاراً .

تحول الاشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات باسم المنظمة إلى البنك الوطني المصري - فرع ثروت. حساب جاري ٢٠٤٢٤٤٨

Alwatany Bank of Egypt

Sarwat. Account 2042448.